

Distr.
LIMITEDA/46/L.40
6 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
البند ٣٧ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، المانيا ، اندونيسيا ،
 ايرلندا ، ايسلندا ، باكستان ، البرازيل ، تركيا ،
 الدانمرك ، زامبيا ، السويد ، شيلي ، الصين ، فنزويلا ،
 فنلندا ، كندا ، مصر ، المغرب ، ناميبيا ، النرويج ،
 النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، اليابان ،
 يوغوسلافيا ، اليونان : مشروع قرار

صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها السالفة بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ، لا سيما القرار ١٧٦/٤٥ حاء المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا^(١) ، المرفق به تقرير لجنة أمناء الصندوق الاستثماري ،

ولذ تحيط علما بالقرار ١٧٦/٤٥ إلف الذي اعتمدته الجمعية العامة دون تصويت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وبخاصة فقرته ١٦ المتعلقة بإعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم في مجتمع جنوب افريقيا ،

وإذ ترحب بالفاء وتنقح قوانين الفصل العنصري والأمن الرئيسية وعدد من القوانين والقواعد والأنظمة التمييزية والقمعية ،

وإذ ترحب أيضاً بالافراج عن عدد كبير من السجناء السياسيين ، وبالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين سلطات جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين والذي يسمح باعادة المنفيين واللاجئين السياسيين طوعياً الى الوطن ،

وإذ ترحب كذلك بـ "اتفاق السلم الوطني" الموقع عليه في 14 أيلول/سبتمبر 1991 كمبادرة هامة نحو التصدي للمسائل الحرجية المتعلقة بالعنف في البلد وتوفير إطار يمكن أن تجري داخله مناقشات موضوعية وواسعة القاعدة ،

وإذ يظل يساورها القلق ازاء استمرار وجود عدد من القوانين والقواعد والأنظمة التمييزية والقمعية في جنوب افريقيا ،

وإذ يساورها القلق كذلك للتأخير في التنفيذ الكامل للاتفاقيات المتعلقة بالافراج عن كل من تبقى من السجناء السياسيين وبعودة اللاجئين والمنفيين ، وللتقارير التي تفيد بأن قضايا ذات دوافع سياسية كانت موضوع محاكمة في عام 1991 ،

وإذ تتعترف بالاعمال التي قام بها صندوق الدفاع والمعونة الدولي على مدى السنين في مجال تقديم المساعدة القانونية والانسانية لضحايا الفصل العنصري وأسرهم ، وإذ تحبظ علماً مع الارتياح بنقل برامج الصندوق إلى منظمات واسعة القاعدة ومحايضة داخل جنوب افريقيا ،

ونظراً لاقتناعها الشديد بأن تقديم تبرعات مستمرة و مباشرة وكبيرة للصندوق الاستثماري والوكالات الطوعية المعنية أمر لازم لتمكنها من تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق من المساعدات الانسانية والقانونية والفو羞ية أثناء فترة الانتقال الحرجية إلى جنوب افريقيا اللاعنصرية والديمقراطية ،

١ - تؤيد تقرير الأمين العام عن صندوق الامم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ،

٢ - تدعم تقديم المساعدات الإنسانية والقانونية والتعليمية المستمرة والكبيرة من المجتمع الدولي من أجل التخفيف من محنة الأشخاص المغضوبين بموجب التشريعات التمييزية في جنوب إفريقيا وأسرهم ، وتسهيل إعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمنفيين العائدين في مجتمع جنوب إفريقيا ؟

٣ - تدعم المساعدة المقدمة من الصندوق الاستئماني للأعمال المضطلع بها في الميدان القانوني بهدف ضمان التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري الرئيسية وتعالج الآثار الضارة المستمرة لتلك القوانين وتشجع زيادة الثقة في سيادة القانون ؟

٤ - تعرب عن تقديرها للحكومات والمنظمات والأفراد الذين تبرعوا للصندوق الاستئماني والوكالات التطوعية التي تقدم المساعدة الإنسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ؟

٥ - تدعو إلى تقديم تبرعات سخية إلى الصندوق الاستئماني ؟

٦ - تدعو أيضاً إلى تقديم تبرعات مباشرة إلى الوكالات التطوعية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا ؟

٧ - تشترى على الأمين العام ولجنة أمناء الصندوق الاستئماني لما يبذلاته من جهود مستمرة لتعزيز المساعدة الإنسانية والقانونية المقدمة إلى الأشخاص المغضوبين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب إفريقيا ، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى أسرهم وإلى اللاجئين القادمين من جنوب إفريقيا .
